اثر العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة فى ربحية المصارف التجارية (دراسة تحليلية على مصرف الجمهورية)

د. ناصر صالح الصول*

المستخلص

الهدف من الدراسة معرفة اثر العمولات على التسيهلات الانتمانية غير المباشرة التى تقدمها المصارف كالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان فى ربحية المصارف التجارية بالتطبيق على مصرف الجمهورية خلال الفترة من 2009 – 2015) ، ولتحقيق ذلك قام الباحث بجمع البيانات من المصرف وتحليلها احصائيا وقد تم التعبير عن الربحية من خلال مؤشرات صافى ايرادات الفؤائد والعمولات ، واجمالى الدخل التشغيلى ، والعائد على الاصوال .

ومن اهم النتائج التى توصلت اليه الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين العمولات على التسهيلات الانتمانية غير المباشرة وبين كل من صافى ايردات الفوائد والعمولات ، واجمالى الدخل التشغيلى ، والعائد على الاصوال .

المقدمة:

تحتل المصارف مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية الحديثة ، بما تضطلع به من وظائف ، و ما تمارسه من نشاطات بالغة الأهمية ، بحيث تعتبر المصدر الأول لتمويل عمليات التجارة الداخلية و الخارجية ، و تماشياً مع التطورات الحاصلة في مختلف المجالات ، تغيرت وظيفة المصارف من مجرد وسيط بين المقترضين و المودعين ، إلى التخصص في مجال الائتمان ، من خلال تقديم العديد من التسهيلات الائتمانية التي يصعب حصرها أو تقسيم صورها المختلفة. عموماً فإنها تنقسم حسب طريقة تنفيذها إلى " تسهيلات ائتمانية مباشرة" تنشأ بوضع المبلغ فعلاً تحت تصرف العميل ، و إلى " تسهيلات ائتمانية غير مباشرة" تنشأ من مجرد توقيع المصرف بضمان عمليه في علاقته بالغير حيث يقتصر دوره على الإقراض لمنح الثقة أو الضمان للعميل ، و من هذه التسهيلات الائتمانية غير المباشرة خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية و غيرها من التسهيلات غير المباشرة الأخرى ، وتقوم المصارف بمنح التسهيلات الائتمانية غير المباشرة مقابل حصولها على

* أستاذ مساعد بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد و التجارة القره بوللي، جامعة المرقب
إيميل: Nasser_alsoul@yahoo.com

عمولات ، حيث أصبحت هذه العمولات من أهم مصادر الربح للمصارف التجارية و التي لا تقل أهمية عن الفوائد المحصلة من منح التسهيلات الائتمانية المباشرة كالقروض والحساب الجاري المدين و السلف ، وبناءً على ما تقدم فإن هذا البحث هو تحليل لدراسة التأثير الذي تحدثه العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة في ربحية مصرف الجمهورية.

مشكلة البحث: في إطار المنافسة الكبيرة بين المصارف لم تعد الفوائد المحصلة من عملية منح القروض المصرفية و التسهيلات الائتمانية المباشرة الأخرى المصدر الوحيد الذي تعتمد عليه المصارف لتحقيق أرباحها ، و أخذت بإعطاء التسهيلات الائتمانية غير المباشرة اهتمام كبير من خلال التوسع في منح هذه التسهيلات و خاصة خطابات الضمان والاعتمادات المستندية لما لهذه التسهيلات من أهمية كبيرة على صعيد الاقتصاد الوطني و التجارة الخارجية من جهة و على صعيد المصرف نفسه ، حيث تجني المصارف عمولات عند إصدار خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية على شكل نسبة من مبلغ خطاب الضمان أو الاعتماد تساهم بنسبة مهمة من أرباحها ، و في ضوء ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي:

هل تؤثر العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة في ربحية المصارف التجارية؟

فرضيات البحث:

1) H_{01} (الفرضية الأولى) : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمولات على التسهيلات غير المباشرة و بين متغير صافي إيرادات الفوائد و العمولات في مصرف الجمهورية.

2) H_{02} (الفرضية الثانية) : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمولات على التسهيلات غير المباشرة و بين متغير الدخل التشغيلي في مصرف الجمهورية.

3) H_{03} (الفرضية الثالثة) : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمولات على التسهيلات غير المباشرة و بين متغير العائد على الأصول في مصرف الجمهورية.

نموذج الدراسة :

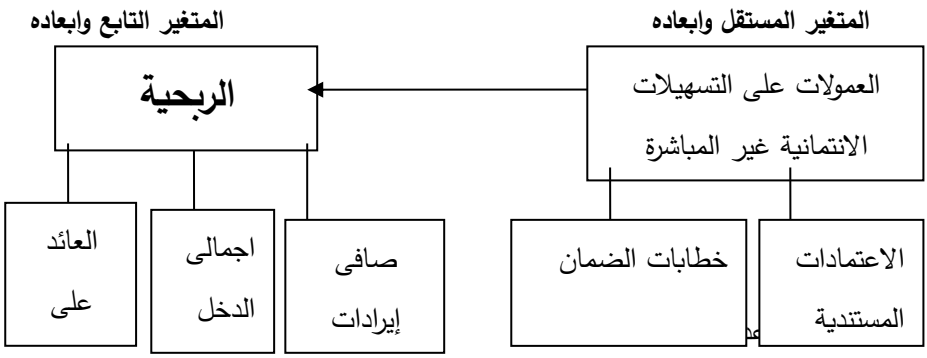

أهداف البحث:

تتجلي أهداف البحث فيما يلي:

1- تعريف التسهيلات الائتمانية غير المباشرة.

2- تعريف مفهوم ربحية المصارف التجارية.

3- توضيح أثر العمولات المحصلة من منح التسهيلات الائتمانية غير المباشرة في ربحية مصرف الجمهورية.

أهمية البحث : تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع نفسه الذي يعني بدراسة أثر العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة في ربحية المصارف التجارية ، إذ تعد التسهيلات الائتمانية غير المباشرة مهمة جداً، وتساهم المصارف من خلال تقديم هذه التسهيلات بدعم عملية التنمية في الاقتصاد الوطني بشكل كبير، حيث تعتبر الاعتمادات المستندية و التي تعد من أهم التسهيلات الائتمانية غير المباشرة التي تصدرها المصارف وسيلة دفع مضمونة في المعاملات التجارية الخارجية ، وتسهل المصارف بواسطتها عمليات الدفع بين المصدرين و المستوردين ، و كذلك الحال عند إصدار خطابات الضمان المصرفية فلا يكاد يخلو عدد من عقود المناقصات التي تطرحها الجهات العامة من ضرورة تقديم خطاب ضمان مصرفي لضمان حسن تنفيذ المشاريع من المقاولين ، حيث أن لهذه التسهيلات أهمية في ترسيخ الثقة بين المتعاملين بها ، و من جهة أخرى تحصل المصارف على عمولات من جراء تقديم هذه التسهيلات ، حيث أصبحت هذه العمولات تشكل مصدراً مهماً من مصادر الدخل للمصارف التجارية.

منهج الدراسة

اعتمد الباحث على منهجين علميين يكمل أحدهما الآخر لأغناء موضوع البحث و للوقوف على تفصيلاته جميعها ، و لأجل تحقيق هذه الغاية فقد اعتمد الباحث على المنهجية الآتية:

1) المنهج الوصفي : حيث سيقوم الباحث بوصف دقيق لمفهوم التسهيلات الائتمانية غير المباشرة ومفهوم ربحية المصرف التجاري و ذلك من خلال الاستناد إلى الكتب العلمية والدوريات و البحوث و الرسائل الجامعية ، وذلك بهدف وضع الإطار النظري للبحث .

2) المنهج التحليلي : بعد التعرف على مفهوم التسهيلات الائتمانية غير المباشرة و ربحية المصرف التجاري ، سيتبع الباحث المنهج التحليلي و ذلك من خلال اللجوء إلى التقارير السنوية للمصرف عينة الدراسة و جمع البيانات منها التي نحتاج إليها في الدراسة التحليلية و الإحصائية ، ثم استخدام الأساليب الإحصائية و الرياضية بالشكل الذي يخدم أهداف البحث.

مصادر جمع البيانات:

1) اعتمد الباحث في الجانب النظري على الكتب العلمية و الأبحاث الأكاديمية و الرسائل الجامعية ذات العلاقة بموضوع البحث.

2) اعتمد الباحث في الجانب العملي على القوائم المالية السنوية المنشورة للمصرف عينة الدراسة (مصرف الجمهورية) خلال مدة الدراسة من عام (2009–2015م) إضافة إلى ذلك تم اختبار الفرضيات إحصائياً بالاعتماد على برنامج SPSS 21 و ما يقدمه من اختبارات إحصائية معتمداً على التقارير السنوية للمصرف عينة الدراسة.

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة (صيام وخربوش ، 2002) ، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في الأردن ، و لتحقيق ذلك قام الباحثان بجمع البيانات اللازمة عن البنوك المدرجة في بورصة عمل الأوراق المالية و ذلك عن الفترة (1991– 2000م) وتحليلها إحصائياً. حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في ربحية البنوك التجارية و المتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم حقوق الملكية ، حجم البنك مقاساً بإجمالي الأصول ، نسبة المديونية ، نسبة القوائض النقدية ، السيولة النقدية ، مصاريف الدعاية و الإعلان و عمر البنك . و من أهم النتائج التي تم التوصل إليها ، هي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية و حقوق الملكية ونسبة المديونية و القوائض النقدية و السيولة النقدية و مصاريف الدعاية و الإعلان . كما خلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف التجارية من جهة و إجمالي الأصول و عمر المصرف من جهة أخرى.

ثانيا : دراسة (الانديجانى ، 2008) هدفت الدراسة الى تقدير نماذج لربحية البنوك التجارية السعودية كدراسة قياسية عن طريق تحديد وحصر المتغيرات الجزئية والكلية المؤثرة على ربحية البنوك ، تم تقدير دالة ربحية البنوك ومن تم صياغة النماذج القياسية المقترحة للشرح طبيعة العلاقة بين ربحية البنوك والعوامل المؤثرة فيه من خلال القياس والختبر والتحليل النتائج لهذه النمادج باستخدام طريقة المربعات الصغرة

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها ان ثاثير المتغيرات على هامش صافى الربح كمقياس لربحية البنوك التجارية اقوى من ثاثير المتغيرات على معدل العائد على الاصول كمقياس لربحية البنوك التجارية فى سعودية

ثالثا: دراسة (الحمد ،2011) ، لقد هدفت هده الدراسة إلى قياس أثر قرارات مجلس النقد و التسليف في أداء المصارف التجارية السورية ، و ذلك عن الفترة (2006–2009م) ، و قد بينت هذه الدراسة أن العلاقة بين أسعار الفائدة وكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية هي عكسية و لكنها ليست ذات دلالة إحصائية .

رابعا: دراسة (العرابيد 2012) : هدفت الدراسة التعرف على العوامل المؤثر على ربحية البنوك الفلسطينية من خلال تحليل الاهداف الفرعية الاتية :-

-تحليل العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية الفلسطنيية

-الوقوف على اوضح البنوك التجارية فى فلسطين والمؤشرات التى تستخدم فى قياس ادئها ومن اهم النتائج التى توصلت اليه الدراسة الارتباط بين نوع الملكية للبنك التجارى والمعدل العائد على راس المال ، هذا بالاضافة الى كفاءة ادراة تلك البنوك واستقرار انظمتها وسياساتها

خامسا: دراسة (Alshatti, 2015) ، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر إدارة السيولة على الربحية في المصارف التجارية في الأردن ، و ذلك عن الفترة (2005-2012) و من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو وجود تأثير لإدارة السيولة على ربحية المصارف التجارية في الأردن ، حيث تم تقدير الربحية من خلال نسبتي العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية بينما تم تقدير السيولة من خلال نسب الاستثمار ، السيولة السريعة ، السيولة ، رأس المال ونسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي الأصول، حيث كانت العلاقة طردية و ذات دلالة إحصائية بين نسبة الاستثمار و السيولة السريعة و ربحية المصارف التجارية عندما تم تقدير الربحية بواسطة العائد على حقوق الملكية ، و العائد على الأصول ، بينما كانت العلاقة طردية و ذات دلالة إحصائية بين نسبة رأس المال و الربحية عندما تم تقدير الربحية بواسطة العائد على الأصول فقط ، أما بالنسبة لبقية المتغيرات و المتمثلة بنسبة السيولة و نسبة صافي التسهيلات الائتمانية على إجمالي الأصول فكانت العلاقة عكسية وذات دلالة إحصائية مع الربحية سواء قدرت بالعائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية .

اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

مع الأهمية العلمية و العملية للدراسات السابقة ، إلا أن هذه الدراسة تميز بكونها الأولى والتي أخذت بالحسبان العلاقة بين العمولات المكتسبة من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة وربحية المصارف التجارية وذلك في حدود علم الباحث و إطلاعه ، وكذلك فإن هذه الدراسة تتميز بأخذ مصرف الجمهورية و هو مصرف تجاري عام يولي اهتمام بالعمولات المكتسبة من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة لتحقيق الربح.

ويأمل الباحث في أن تسهم هذه الدراسة في إظهار مدى أهمية العمولات المكتسبة من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بالنسبة للمصارف التجارية.

متغيرات البحث:

صنفت مغيرات الدراسة إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى : المتغير المستقل:

تم اعتبار العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المتغير المستقل في هذه الدراسة ، وهو يقيس العمولات المكتسبة من التسهيلات غير المباشرة كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية ، حيث تدرج العمولات على التسهيلات غير المباشرة ضمن العمولات الدائنة في قائمة الدخل ، وقد تم الرمز للمتغير المستقل ب X_1.

المجموعة الثانية : المتغيرات التابعة:

لقد تم قياس الربحية و التي تعتبر المتغير التابع بأكثر من طريقة

1-صافي إيرادات الفوائد و العمولات:

يقيس هذا المتغير الفرق بين الفوائد الدائنة التي تدر دخلاً للمصرف – و التي يحصل عليها المصرف لقاء منحه للقروض وخصم الأصول و تقديم تسهيلات الائتمانية وتوظيف أرصدة وودائع لدى المصارف الأخرى و العائد من أدوات المديونية في الأصول المالية بكافة أنواعها – و الفوائد المدينة و التي تمثل قيمة الفوائد التي تستحق على المصرف لكافة مصادر التمويل باستثناء الأرباح الموزعة مقابل حقوق الملكية مقابل حصوله على التمويل ، و بالإضافة إلى صافي الفوائد يقيس هذا المتغير أيضاً صافي العمولات ، وهي الفرق بين العمولات و الأتعاب المستحقة للمصرف عن الخدمات المختلفة التي يؤديها لعملائه (عمولات دائنة) مثل عمولات تسهيلات مباشرة و عمولات تسهيلات غير مباشرة وعمولات على الخدمات المصرفية ، وبين العمولات المدينة و التي تشمل العمولات والأتعاب المؤداة عن الخدمات المقدمة للمصرف من مصارف أو مؤسسات مالية أخرى ، و قد تم الرمز لهذا المتغير التابع ب Y_1.

2-إجمالي الدخل التشغيلي:

وهو يقيس إجمالي الدخل المتولد عن العمليات التشغيلية للمصرف ، حيث يشمل صافي الدخل من العمولات و الفوائد و الرسوم و يضاف إليها أو يطرح منها حسب النتيجة أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية و أصول مالية للمتاجرة و أصول مالية متوفرة للبيع و أصول مالية محددة لتقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل و أية إيرادات أخرى . وقد تم الرمز لهذا المتغير التابع ب Y_2.

3-العائد على الأصول:

تقيس هذه النسبة صافي الدخل لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال الفترة و تدل على مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام و إدارة الأصول و مقدرة الإدارة على تجميع وتحصيل الإيرادات الصافية من الأصول ، و يتم قياس هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الاصول}}$$

و قد تم الرمز لهذا المتغير التابع ب Y_3.

الإطار النظري

أولاً: تعريف التسهيلات الائتمانية:

تعتبر التسهيلات الائتمانية من العمليات الهامة و الأساسية التي تقوم بها المصارف وهي أهم بند لتوظيف الأموال لدى المصرف ، و تصنف التسهيلات الائتمانية بحسب طبيعتها إلى تسهيلات ائتمانية مباشرة تسهيلات ائتمانية غير مباشرة ثم الخدمات المصرفية الأخرى:

1-1 التسهيلات الائتمانية المباشرة:

وفيها يتم وضع النقود مباشرة تحت تصرف العميل ليستخدمها في المجالات التي يرغب فيها، و تتخذ التسهيلات الائتمانية المباشرة أشكالاً مختلفة منها:

1) القروض و السلف.
2) الحسابات الجارية المدينة.
3) خصم الأوراق التجارية.
4) بطاقات الائتمان.
5) قروض الإيجار التمويلي (عبدالحميد ، 2006، ص33).

2-1 التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

تتميز التسهيلات الائتمانية غير المباشرة عن التسهيلات الائتمانية المباشرة في أن المستفيد من هذه التسهيلات يكون شخصاً آخر غير عميل المصرف الذي منحت التسهيلات بناء على طلبه ، والتسهيلات غير المباشرة لا تتضمن قيام المصرف بوضع نقود مباشرة بين أيدي العميل و المستفيد في الحال ، و إنما تعكس تعهداً خطياً من قبل المصرف بالالتزام قد يتحقق وقد لا يتحقق تبعاً لتحقق أو عدم تحقق الشروط الواردة في التعهد (القاسم ، 2009، ص18) ، و تأخذ التسهيلات الائتمانية غير المباشرة أشكال عديدة أهمها:

1-2-1 الاعتمادات المستندية: تعد الاعتمادات المستندية من أهم التسهيلات الائتمانية غير المباشرة التي تقدمها المصارف بصفة عامة ، حيث تعد أساس الحركة التجارية الدولية (الاستيراد و التصدير) في كافة أنحاء العالم ، و التي يتم تنفيذها من خلال شبكة من المصارف المتراسلة حول العالم (عوض ، 1991، ص44) و يمكن تعريف الاعتماد المستندي بأنه: " عقد بين المصرف و عميله (الأمر) يلزم المصرف بإصدار خطاب الاعتماد إلى شخص ثالث (المستفيد) يلتزم فيها المصرف التزاماً مستقلاً بأن يدفع أو يقبل خلال أجل معين الكمبيالات أو الشيكات التي يسحبها المستفيد في حدود مبلغ معين مقترنة بمستندات تمثل البضاعة المنقولة أو المعدة للنقل يحتفظ بحيازتها على سبيل الرهن (الرواي ، 2000، ص18) . و الاعتمادات المستندية من حيث طبيعتها قد تكون إما للاستيراد (المستورد محلي) أو للتصدير (المصدر محلي) . و ويوجد العديد من الأنواع الأخرى للاعتمادات المستندية وذلك في ضوء مختلف المفاهيم وبحسب الزاوية التي ينظر إليها منها و تندرج في معظمها تحت أنواع مثل اعتمادات مستندية قابلة للإلغاء ، اعتمادات مستندية غير قابلة للإلغاء ، اعتمادات مستندية معززة ، اعتمادات مستندية قابلة للتحويل ، اعتمادات مستندية متجددة ، اعتمادات بالقبول و غيرها الكثير أيضاً (عبدالله ، 2011، ص35)

2-2-1 خطابات الضمان : خطاب الضمان أداة ابتكرها العرف المصرفي خدمة للعمليات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي عموماً حيث أن تقديمها يمثل البديل المقبول عن النقد المطلوب دفعه من المكفول تأميناً للالتزام بعمل معين . و قد عرف خطاب الضمان بأنه : عقد بمقضتاه يكفل شخص تنفيذ الالتزام بأن يتعهد للدائن ، بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يف به المدين نفسه (عوض ، 1991،

ص38) و هذا التعريف اقرب للكفالة الشخصية ، أما خطاب الضمان في معناه المعاصر فهو : تعهد قطعي يصدر عن المصرف بناء على طلب العميل (طالب الإصدار) يتعهد المصرف بموجبه بدفع مبلغ بحد لا يتجاوز قيمة الضمان خلال مدة محدودة و أن هذا الدفع غير معلق بشرط ما لم ينص خطاب الضمان في متنه على توفر شرط يعلق الدفع بتنفيذه (الراوي ، 2000، ص 18).

و تتعدد الأغراض التي تصدر خطابات الضمان من أجلها و ذلك حسب مجالات النشاط الاقتصادي و الالتزام بتنفيذها ، ويمكن تقسيم خطابات الضمان من حيث موضوعها إلى : (الكيلاني ، 1992، ص47)

- خطابات ضمان الدخول في عطاء / خطابات ضمان أولية و هي التي تطلب عند الدخول أو الاشتراك في العطاءات أو المناقصات لتنفيذ مشروع معين و فيها يضمن المصرف عمليه بدفع مبلغ معين في حال انسحابه و الإخلال بالتزاماته.
- خطابات ضمان حسن التنفيذ / خطابات ضمان نهائية و هي لضمان حسن تنفيذ العقد ، ولضمان حسن التعهدات ، ولضمان توريد السلع و المعدات والتعهدات . و المصارف ملزمة بتأدية قيمتها أو أجزاء منها في حال الإخلال بتنفيذ العقد ، أو التوريد ، أو التعهد ولكن خلال سريان مفعول خطاب الضمان.
- خطابات ضمان الدفعة المقدمة هي خطاب ضمان مصرفي لا يقل قيمته عن قيمة السلفة الممنوحة للمتعهد من قبل الإدارة صاحبة المشروع و التي لا تتجاوز 15% من قيمة العقد ، وتعطى السلفة للمتعهد بناء على الكشوفات المعدة من قبل الإدارة بصورة مرحلية وفق دفتر الشروط و العقد ومراحل الإنجاز .

ثانياً: تعريف العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة:

تشمل العمولات الدائنة العمولات المستحقة للمصرف عن الخدمات المختلفة التي يؤديها لعملائه ، مثل:

- العمولات الخاصة بالحسابات (فتح حساب / إصدار دفتر كشف حساب...)
- العمولات الخاصة بالشيكات (إصدار دفتر شيكات / تحصيل شيكات ...)
- العمولات الخاصة بالصراف الآلي (إصدار بطاقة صراف آلي / تجديد بطاقة صراف آلي ...)
- العمولات الخاصة بالحوالات (عمولة إصدار حوالة داخلية و خارجية / عمولة تحصيل حوالات تقاص واردة أو صادرة ...)
- العمولات الخاصة بالقروض (عمولة تعديل قرض / عمولة ارتباط)
- عمولات خاصة بخدمات مصرفية متنوعة / إجار صناديق حديدية)

حيث تكون العمولات السابقة بغالبيتها على شكل مبلغ مقطوع ، أما العمولات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية غير المباشرة مثل العمولات المتعلقة بخطابات الضمان و العمولات المتعلقة بالاعتمادات

المستندية قد تكون على شكل إما مبلغ مقطوع كما هو الحال عند التغطية الكاملة لقيمة خطاب الضمان من قبل العميل أو نسبة مئوية من قيمة خطاب الضمان أو الاعتماد كما هو الحال عند إصدار خطاب الضمان ضمن التسهيلات الممنوحة للعميل أو عملية تمويل اعتماد مستندي (حمزة ، 2008 ، ص39).

ثالثاً: مفهوم ربحية المصارف التجارية:

أن الربح هو الحد الأدنى من المكاسب المادية التي يجب على المصارف أن تحققه من أجل استمرارها و بقاؤها ، و تبقى عملية تخطيط الأرباح بالنسبة للمصارف أحد المسائل الصعبة و التي تأخذ وقتاً طويلاً من الإدارة وذلك بسبب كثرة المتغيرات المتضمنة في القرار و التي غالباً ما تكون خارجة عن سيطرة المصرف ، بل تكون أكثر صعوبة خاصة إذا ما كان المصرف يعمل في بيئة تنافسية للغاية (Ibe . s. 2013. P.42)

إن شركات الأعمال الناجحة و التي من ضمنها المصارف يمكن أن تنمو فقط من خلال التركيز على نقاط القوة الداخلية فيها لاستغلال الفرص المتاحة في السوق حتى تتمكن من تحقيق الأرباح ، فهي لن تستطيع الاستمرار في تقديم خدماتها و أعمالها ما لم تستطيع تحقيق أرباح تساعدها على الاستمرار.

و بالإضافة إلى أهمية الربحية من أجل استمرار المصرف و بقاؤه ، فهي مصدر الثقة لكل من المودعين و المقرضين الدائنين للمصرف ، و هي أيضاً الهدف الذي تصبو إليه إدارة المصرف لأنه مؤشر مهم لقياس كفاءتها في استخدام الموارد الموجودة لديها ، و هي موضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف ، وقدرته على تحسين كفاية رأسماله ، كما أن الربحية تسمح بالتطوير و التوسع في الخدمات المصرفية ، و هي كذلك مؤشر لأداء المصرف التجاري فهي تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات و القرارات التي تتخذها إدارة المصرف التجاري. (محمد ، 2014، ص 59).

الإطار العملي

رابعاً: تحليل تأثير العمولات على التسهيلات الائتمانية المباشرة في ربحية مصرف الجهورية :

بعد تحليل حجم خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية المنفذة في المصرف عينة الدراسة (مصرف الجمهورية) قام الباحث بتحليل مساهمة العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة في كل من صافي إيرادات الفوائد و العمولات و إجمالي الدخل التشغيلي و العائد على الأصول ، وذلك عبر سلسلة زمنية ممتدة من عام 2009 حتى نهاية عام 2015 ، و من ثم قام الباحث باختبار الفرضيات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS 21.

خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية المنفذة في مصرف الجمهورية : يوضح الجدول "1" حجم خطابات الضمان و الاعتمادات المستندية المنفذة في مصرف الجمهورية و تطورها خلال فترة الدراسة 2009-2015.

الجدول رقم "1"

تطور حجم خطابات الضمان و الاعتمادات المصرفية في مصرف الجمهورية

(2009-2015) بالدينار الليبي (بالملايين)

العام	الاعتمادات المستندية	معدل النمو عن العام السابق	خطابات الضمان	معدل النمو عن العام السابق
2009	222,835	-	45,320	-
2010	188,247	- % 6.3	47,964	% 2.1
2011	168,085	- % 2.1	47,964	% 1.1
2012	170,198	% 1.3	50,596	% 2.6
2013	198,432	% 2.4	49،577	- % 1.8
2014	234,507	% 3.6	54,833	%4.4
2015	189،168	- % 2.5	55,391	%5.1

المصدر : التقارير السنوية لمصرف الجمهورية

انخفضت نسبة نمو الاعتمادات المستندية المصدرة من قبل مصرف الجمهورية خلال عامي 2010 و 2011 ، ثم نمت بعد ذلك خلال المدة الممتدة من 2012 و حتى عام 2014 ، إذ سجلت أعلى معدل نمو لها في عام 2014 ، فقد بلغ معدل النمو في حجم الاعتمادات المستندية المصدرة لهذا العام مقارنة بالعام السابق 3.6% ، لينخفض في عام 2015 بمعدل كبير وصل إلى 2.5%- كما هو موضح في الجدول رقم "1" و يمكن أن يرجع السبب في ذلك إلى الحالة الاقتصادية السائدة آنذاك جراء الأوضاع الأمنية في البلاد وخاصة أن عملية إصدار الاعتمادات ترتبط بمصارف خارجية .

أما خطابات الضمان فقد نمت نمواً كبيراً خلال فترة الدراسة بشكل عام ، إذ سجلت أعلى معدل نمو لها في عام 2015 ، فقد بلغ معدل النمو في خطابات الضمان لهذا العام مقارنة بالعام السابق 5.1% كما هو واضح في الجدول "1" رغم أن في عام 2013 انخفض معدل النمو بشكل ضعيف بمعدل 1.8%.

العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة و أثرها في ربحية مصرف الجمهورية (2009-2015):

الجدول "2"

تأثير العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة في ربحية مصرف الجمهورية (20 09-2015)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عمولات على تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	41214,311	82034,530	43036,345	112441,321	133312,134	181321,101	214051,440
صافي الدخل من العمولات و الفوائد و الرسوم	140126,000	836114,213	914324,260	958243,614	961132,324	973202,134	998011,721
نسبة العمولات على تسهيلات ائتمانية غير مباشرة من صافي الدخل	%21.6	%7.2	%8.0	%6.3	%6.0	%6.1	%5.9
إجمالي الدخل التشغيلي	352433,000	541032,331	655181,642	871163,454	933768,751	936880,373	986723,446
نسبة العمولات على تسهيلات ائتمانية غير مباشرة من إجمالي الدخل التشغيلي	%5.6	%8.9	%7.8	%6.3	%4.5	%5.1	%4.4
صافي الربح بعد الضريبة	60242,437	108201,482	148014,177	232341,008	331102,233	334108,603	330865,604
الأصول	213519,540	323537,166	400270,142	451366.341	504345,442	573414,242	373216,104
العائد من الأصول	0.2	0.3	0.3	0.5	0.6	0.5	0.8

المصدر : التقارير السنوية لمصرف الجمهورية

من خلال الجدول" 2" يمكن قول ما يلي:

عام 2009:

حقق مصرف الجمهورية ربحاً صافياً مقداره (60242,437) د.ل ، إذ شكلت العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة و البالغة (41214,311) د.ل نسبة12.6 % من صافي الدخل من العمولات و الفوائد ، في حين شكلت5.6% من إجمالي الدخل التشغيلي ، و قد بلغ معدل العائد على الأصول 0.2 بالمائة في عام 2009.

عام 2010:

حقق مصرف الجمهورية ربحاً صافياً مقداره (108301,482) د.ل ، إذ شكلت العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة و البالغة (82034,530) د.ل نسبة 7.2 % من صافي

الدخل من العمولات و الفوائد ، في حين شكلت 8.9 % من إجمالي الدخل التشغيلي ، و قد بلغ معدل العائد على الأصول 0.3 بالمائة في عام 2010.

عام 2011:

حقق مصرف الجمهورية ربحاً صافياً مقداره (148014,177) د.ل ، إذ شكلت العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة و البالغة (43036,345) د.ل نسبة 8 % من صافي الدخل من العمولات و الفوائد ، في حين شكلت 7.8 % من إجمالي الدخل التشغيلي ، و قد بلغ معدل العائد على الأصول 0.3 بالمائة في عام 2011.

عام 2012:

حقق مصرف الجمهورية ربحاً صافياً مقداره (232341,008) د.ل ، إذ شكلت العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة و البالغة (112441,321) د.ل نسبة 6.3 % من صافي الدخل من العمولات و الفوائد ، في حين شكلت 6.3 % من إجمالي الدخل التشغيلي ، و قد بلغ معدل العائد على الأصول 0.5 بالمائة في عام 2012.

عام 2013:

حقق مصرف الجمهورية ربحاً صافياً مقداره (331102,233) د.ل ، إذ شكلت العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة و البالغة (133312,134) د.ل نسبة 6 % من صافي الدخل من العمولات و الفوائد ، في حين شكلت 4.5 % من إجمالي الدخل التشغيلي ، و قد بلغ معدل العائد على الأصول 0.6 بالمائة في عام 2013.

عام 2014:

حقق مصرف الجمهورية ربحاً صافياً مقداره (334108,603) د.ل ، إذ شكلت العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة و البالغة (181321,101) د.ل نسبة 6.1 % من صافي الدخل من العمولات و الفوائد ، في حين شكلت 5.1 % من إجمالي الدخل التشغيلي ، و قد بلغ معدل العائد على الأصول 0.5 بالمائة في عام 2014.

عام 2015:

حقق مصرف الجمهورية ربحاً صافياً مقداره (330865,604) د.ل ، إذ شكلت العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة و البالغة (214051,440) د.ل نسبة 5.9 % من صافي الدخل من العمولات و الفوائد ، في حين شكلت 4.4 % من إجمالي الدخل التشغيلي ، و قد بلغ معدل العائد على الأصول 0.8 بالمائة في عام 2015.

خامساً: اختبار الفرضيات:

قام الباحث بدارسة على مصرف الجمهورية، خلال المدة من 2009 و حتى 2015 بالاعتماد على البيانات السنوية للمتغيرات المستقلة و التابعة ، لذلك اعتمد الباحث على دراسة المشاهدات بالاعتماد

على سلسلة زمنية ، إذ يوجد بالنسبة إلى كل متغير لدينا 7 مشاهدات ، و قد اعتمد على المتغيرات الآتية كما أوردها في الجدول الآتي:

الجدول رقم "3" متغيرات البحث

المتغير المستقل	الرمز
عمولات على التسهيلات غير المباشرة	X_1
المتغيرات التابعة	الرمز
صافي إيرادات الفوائد و العمولات	Y_1
إجمالي الدخل التشغيلي	Y_2
العائد على الأصول	Y_3

و عند تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج SPSS 21 و دراسة طبيعة المتغيرات حصل الباحث على النتائج الآتية:

الفرضية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمولات على التسهيلات غير المباشرة و بين متغير صافي إيرادات الفوائد و العمولات في مصرف الجمهورية.

تحديد طبيعة البيانات:

الجدول رقم "4" يوضح نتائج اختيار التوزيع الطبيعي للمتغيرات (X_1 , Y_1)

المتغير	احتمال الدلالة المقابل ل Shapiro–Wilk	القرار
X_1	0.255	يخضع لتوزيع طبيعي
Y_1	0.577	يخضع لتوزيع طبيعي

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول رقم "4" نجد أن احتمال الدلالة المقابل لإحصائية Shapiro–Wilk بثاوي 0.255 ، و 0.577 عند كل من متغيري (X_1) عمولات على التسهيلات غير المباشرة و(Y_1) صافي إيرادات الفوائد و العمولات على التوالي ، و هي اكبر من 0.05 ، و من ثم يمكن القول : أن البيانات الخاصة بكلا المتغيرين تخضع لقانون التوزيع الطبيعي ، و منه يمكن الاستدلال على وجود العلاقة من خلال معامل ارتباط بيرسون ، على الشكل الآتي :

جدول رقم "5" يوضح نتائج دراسة العلاقة بين (X_1,Y_1)

معامل الارتباط	معنوية معامل الارتباط	القرار
+ 0.889	0.001	إيجابي وقوي جداً

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول رقم "5" نجد أنه توجد علاقة بنسبة 0.889 بين المتغير (X_1) عمولات على التسهيلات غير المباشرة و المتغير (Y_1) صافي إيرادات الفوائد و العمولات ، وهذه العلاقة إيجابية وقوية جداً ، و ذات دلالة إحصائية لأن قيمة معنوية معامل الارتباط تساوي 0.001 و هي أصغر من مستوى

المعنوية 1% ، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم ، و بناءً عليه يمكن القول:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمولات على التسهيلات غير المباشرة وبين متغير صافي إيرادات الفوائد و العمولات في مصرف الجمهورية".

الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمولات على التسهيلات غير المباشرة و بين متغير إجمالي الدخل التشغيلي في مصرف الجمهورية.تحديد طبيعة البيانات:

جدول رقم "6" يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات (X_1, Y_2)

المتغير	احتمال الدلالة المقابل ل Shapiro-Wilk	القرار
X_1	0.255	يخضع لتوزيع طبيعي
Y_2	0.776	يخضع لتوزيع طبيعي

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول رقم "6" نجد أن احتمال الدلالة المقابل لإحصائية Shapiro-Wilk بساوي 0.255 ، و 0.776 عند كل من متغيري (X_1) عمولات على التسهيلات غير المباشرة و(Y_2) إجمالي الدخل التشغيلي على التوالي ، و هي اكبر من 0.05 ، و من ثم يمكن القول : أن البيانات الخاصة بكلا المتغيرين تخضع لقانون التوزيع الطبيعي ، و منه يمكن الاستدلال على وجود العلاقة من خلال معامل ارتباط بيرسون ، على الشكل الآتي :

جدول رقم "7" يوضح نتائج دراسة العلاقة بين (X_1, Y_2)

معامل الارتباط	معنوية معامل الارتباط	القرار
0.881 +	0.004	إيجابي وقوي جداً

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول رقم "7" نجد أنه توجد علاقة بنسبة 0.881 بين المتغير (X_1) عمولات على التسهيلات غير المباشرة و المتغير (Y_2) إجمالي الدخل التشغيلي ، وهذه العلاقة إيجابية وقوية جداً ، و ذات دلالة إحصائية لأن قيمة معنوية معامل الارتباط تساوي 0.004 وهي أصغر من مستوى المعنوية 1% ، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم ، و بناءً عليه يمكن القول:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمولات على التسهيلات غير المباشرة وبين متغير إجمالي الدخل التشغيلي في مصرف الجمهورية".

الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمولات على التسهيلات غير المباشرة و بين متغير العائد على الأصول في مصرف الجمهورية.

تحديد طبيعة البيانات:

جدول رقم "8" يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للمتغيرات (X_1, Y_3)

المتغير	احتمال الدلالة المقابل ل –Shapiro Wilk	القرار
X_1	0.255	يخضع لتوزيع طبيعي
Y_3	0.591	يخضع لتوزيع طبيعي

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول رقم "8" نجد أن احتمال الدلالة المقابل لإحصائية Shapiro–Wilk بساوي 0.255 ، و 0.591 عند كل من متغيري (X_1) عمولات على التسهيلات غير المباشرة و(Y_3) إجمالي العائد على الاصول على التوالي ، و هي اكبر من 0.05 ، و من ثم يمكن القول : أن البيانات الخاصة بكلا المتغيرين تخضع لقانون التوزيع الطبيعي ، و منه يمكن الاستدلال على وجود العلاقة من خلال معامل ارتباط بيرسون ، على الشكل الآتي :

جدول رقم "9" يوضح نتائج دراسة العلاقة بين (X_1, Y_3)

معامل الارتباط	معنوية معامل الارتباط	القرار
+ 0.814	0.005	إيجابي وقوي جداً

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول رقم "9" نجد أنه توجد علاقة بنسبة 0.814 بين المتغير (X_1) عمولات على التسهيلات غير المباشرة و المتغير (Y_3) العائد على الأصول، وهذه العلاقة إيجابية وقوية جداً ، و ذات دلالة إحصائية لأن قيمة معنوية معامل الارتباط تساوي 0.005 و هي أصغر من مستوى المعنوية 1% ، مما يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم ، و بناءً عليه يمكن القول:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير العمولات على التسهيلات غير المباشرة وبين متغير العائد على الأصول في مصرف الجمهورية".

النتائج والتوصيات

اولا : النتائج : اوضحت نتائج التحليل الاحصائى مايلى :

1–وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير العمولات على التسهيلات غير المباشرة وبين متغير صافى الداخل من الفوائد والعمولات فى مصرف الجمهورية

2–وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير العمولات على التسهيلات غير المباشرة وبين متغير اجمالى الدخل التشغيلى فى مصرف الجمهورية

3–وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير العمولات على التسهيلات غير المباشرة وبين متغير العائد على الاصول فى مصرف الجمهورية

4-ان العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة تعتبر مكون مهم من مكونات الربحية اذ تشكل نحو 6.2% من اجمالى الربح التشغيلى للمصرف خلال سنوات الدراسة

ثانيا : التوصيات

1- نوصى توسيع شبكة المراسلين الخارجيين للمصرف لما فى ذلك فائدة للمصرف وخاصة فى مجال عملية اصدار خطابات الضمان الخارجية والاعتمادات المستندية والتى تتطلب وجود مصرف مراسل

2- العمل على دراسة ثاتير اسعار العمولات على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بشكل مستمر

3- تبنى القواعد الدولية الموحدة لخطابات الضمان المصرفية والاعتمادات المستندية من اجل الاستعداد للمرحلة القادمة

4- نوصى ادارة المصرف اعداد كوادر على كفاءة عالية من الناحيتين المصرفية والقانونية قادرة على التعامل مع التطور الكبير فى العمليات المصرفية الخارجية .

قائمة المراجع

1- عدنان بن حمد ، قياس اثر مجلس النقد والتسليف على ادء المصارف التجارية فى سورية ، رسالة ماجيستر ، جامعة دمشق ،2011

2- خالد الراوى ، العمليات المصرفية الخارجية ، دار المناهج ، عمان (ط2) ،2000

3- عبدالرزاق القاسم ، العمليات المصرفية ، منشورات جامعة دمشق ، 2009

4- محمد حمزة ،العمليات المصرفية الخارجية ودورها فى الاقتصاد الوطنى

5- زكريا صيام ، على خريوش ، العوامل المؤثرة فى ربحية البنوك التجارية فى الاردن ، مجلة جامعة الملك عبدالعزير للعلوم الاقتصادية 16 (2) ، 2002

6- خالد امين عبدالله ،ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، دار وائل للنشر (ط1) ،2011

7- عبدالمطلب عبدالحميد ، البنوك الشاملة ، الدار الجامعية الاسكندرية ،2006

8- على محمد ، سعر الفائدة وتأتيره فى ربحية فى المصارف التجارية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية 30(1) سنة 2014

9- مها عبدالعزير الانديجانى ، محددات ربحية البنوك التجارية فى السعودية ، دراسة قياسية ، 2008

10-خميس محمد العرابيد ، دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة فى البنوك التجارية الفلسطينية بهدف تحسين الاداء ،كلية التجارة جامعة القاهرة ،2012

11-على جمال الدين عوض ، الاعتمادات المستندية ، دار النهضة ،القاهرة ، 1999

12-على جمال الدين عوض ، خطابات الضمان المصرفية دار النهضة ،القاهرة ، 1999

13-محمود الكيلانى ، الكفالات المصرفية ، دار الجيب للنشر ، عمان 1996

14-Alshati.A.(2015) The Effect of the liquidity management on profitability in Jordanian commercial bank .international journal of business and management

15- Ibe . s. (2013) the Impact of liquidity management on the profitability of banks in Nigeria. journal of finance and bank management